جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس
كلية الآداب و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

ملخص أطروحة الدكتوراه الموسومة بـــ:تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية 1954-1960 **المنجزة و المناقشة من طرف الطالب :بوضربة عمر يوم** 2011/06/30 **و تحت إشراف الدكتور:لونيسي إبراهيم**

ملخص أطروحة الدكتوراه الموسومة بـــ:تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية 1954-1960:

شهدت الثورة الجزائرية في الفترة الممتدّة ما بين سنتي 1954 وجانفي 1960 تطورات هامّة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد ساهم نشاط جبهة التحرير الوطني بالخارج في البداية من خلال الوفد الخارجي(1954-1958) ثم من خلال الحكومة المؤقتة الأولى(1958سبتمر-جانفي 1960) فيما بعد في تفعيل الساحة الإقليمية و الدولية لصالح القضية الجزائرية.

و لعلّ من أبرز ما يميّز ثورة نوفمبر 1954 الجزائرية عن كثيرٍ من ثورات عالمنا المعاصر هو توظيفها لكل أساليب المواجهة في الداخل كما في الخارج في مواجهة قوة استعمارية كبرى تملك من الإمكانات الشيء الكثير، فقد وظفت جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي طاقات الشعب الجزائري لحشد الدعم المادي و المعنوي دعم ا لمجهود العسكري في الداخل و لتمكين القضية الجزائرية من التدويل في هيئة الأمم المتحدة، و باعتقاد ي أنّ هذا الجانب لم يلق حظه من التثمين لذا فهذا العامل يُعدّ من أهم الدوافع التي دفعتني لتناول موضوع هذا البحث:"تطور النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1954-1960".

- دواعي اختيار الموضوع:

رغم ما شهدته الدراسات التاريخية في مجال تاريخ الثورة الجزائرية 54-1962 من تطور في السنوات الأخيرة، إلا أنّ جوانبا عديدة من هذه الفترة لم تلق حظها الكافي من الدراسة و التحليل، و باعتقادي أنّ نشاط جبهة التحرير الوطني في الخارج و في مختلف مظاهره لم يتمّ تناوله بشكل مفصّل انطلاقا من الأرشيف الجزائري و الفرنسي معا.

و إجمالا يُمكنني تلخيص أهم الأسباب التي دفعتني لتناول موضوع "تطور النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1954-1960" في النقاط التالية:

- اهتمامي بالجانب الدبلوماسي و محاولة التعرف على مدى إسهام نشاط جبهة التحرير الوطني بالخارج في العملية التحريرية للجزائر إبّان ثورة نوفمبر 1954، سواء بالعمل على توفير الإمكانات المادية أو الدعم الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائري في الأمم المتحدة و المحافل الدولية الأخرى.

- توفر مادة أرشيفية هامّة عن الموضوع بالمركز الوطني للأرشيف الجزائري و في دور الأرشيف الفرنسية ، حيث يتناول قسم هام منها النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني سواء في فترة الوفد الخارجي أو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فالأرشيف الوطني يحوي أرصدة هامّة تتمثّل في محفوظات الحكومة المؤقّتة بنوعيها: - محاضر جلسات الحكومة المؤقتة و

محفوظات وزارة الشؤون الخارجية الذي يتضمّن أرشيف المكاتب و البعثات الخارجية-،و محفوظات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خاصّة محاضر الدورة الثالثة المنعقدة بطرابلس الليبية (من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960)، وهي ثروة لم تُستغل بشكل كبير من قبل في دراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة الحسّاسة من عمر الثورة التحريرية .

– قلّة الدراسات الجامعية التي تناولت هذا الجانب انطلاقا من محفوظات الثورة الجزائرية (الحكومة المؤقتة،المجلس الوطني للثورة الجزائرية)،و الأرشيف الفرنسي سواء تعلّق الأمر بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية أو الأرشيف العسكري(بفانسان) أو أرشيف ما وراء البحار(بآكس أون بروفانس)، فمعظم الدراسات التي تناولت جانبا من الموضوع تناولته انطلاقا من أرشيف جزائري منشور أو غير منشور ،لكن كلّها تقريبا لم يعتمد على ما توفّر بالخارج ، وهو ما ينطبق على عديد البحوث الجامعية و منها أعمال كل من الزملاء :أحمد بن فليس ، أحمد سعيود و محمد خيشان...

– الهمهمة في دراسة دور نشاط جبهة التحرير بالخارج في إنجاح الثورة الجزائرية، وإبراز قدرات و طاقات الجزائريين في هذا المجال، الذي أبرز البعد الثاني للثورة الجزائرية و برهن على قدرات تنظيمية كبيرة تضاف إلى القدرات العسكرية في الداخل، و أكّد كذلك عن قدرة ج.ت.و على استيعاب لعبة العلاقات الدولية وتوظيفها لصالح تدويل القضية الجزائرية، ممّا يمكن اعتباره عاملا فارقا بينها و بين كثير من الثورات المعاصرة.

– اقتناعي بضرورة الاهتمام بدراسة هياكل ومؤسسات الثورة في ظل وفرة معتبرة للمادة الأساسية لتناول موضوع بمثل هذه الأهمية، و بخاصّة من خلال الأرشيف الجزائري و ما تتوفّر عليه دور المحفوظات الفرنسية.

– وأخيرا المساهمة المتواضعة في كتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 من منظور جزائري، وانطلاقا ممّا توفر في أرض الوطن من أرشيف مصدره المؤسسات العليا للثورة ،ألا وهي الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية،بالإضافة إلى الأرشيف الفرنسي و المتمثّل أساسا في محفوظات :أرشيف ما وراء البحار(C.A.O.M) و الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي أو وزارة الخارجية (C.A.D) و أرشيف الجيش البري بالأرشيف العسكري بقلعة فانسان التابع لوزراة الدفاع الفرنسية(S.H.A.T) ، و هو ما مكّننا من المقارنة و إثراء المعلومات المتعلّقة بهذا الجانب.

– **أما فيما يتعلّق بالفترة المحدّدة للدراسة و التي تمتد من** 1954 إلى 1960، فيرجع سبب توقّفي عند جانفي 1960 في أنّ هذه السنة شكّلت مُنعطفا جديدا في الصراع الجزائري الفرنسي، و الذي سينتقل إلى حلبة صراع جديدة هي المفاوضات و تطوراتها،و الزخم الهائل من الأحداث التي شهدتها، لذا فقد ارتأيتُ التوقف عند جانفي 1960 تاريخ تجديد الحكومة المؤقتة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة بطرابلس الليبية،و لإفساح المجال لدراسات تتناول هذه الفترة بشكل مفصّل نظرا لأحداثها الكثيرة و المعقّدة فهي جديرة فعلا بأن تُخصّ بدراسة–أطروحة– مستقلّة.

–**الإشكالية:** و يعالج هذا البحث إشكالية أساسية تتمثّل في : ما هي أبرز معالم تطور النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني في إطار سعيها لتدويل القضية الجزائرية في الخارج و لتوفير الدعم اللازم للكفاح المسلّح في الداخل في الفترة الممتدة ما بين 1954 إلى 1960، و ما هي مميزات و انجازات كل مرحلة (مرحلة 1958/54 و مرحلة 1960/58)؟

و إلى جانب هذه الإشكالية الرئيسة عالجت **إشكاليات أخرى فرعية** تتمثّل في:

– هل استفاد الوفد الخارجي لج.ت.و من إرث الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في مجال النشاط الخارجي؟و كيف؟ و ما هي خطوات الوفد الخارجي لتدويل القضية الجزائرية (المبادئ و الآليات)؟

– إستراتيجية الحكومة الفرنسية لمنع تدويل القضية في الجمعية العامّة للأمم المتحدة.

– ما مدى مساهمة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تفعيل النشاط الخارجي للثورة الجزائرية على جميع الأصعدة؛ خاصة على صعيد تدويل القضية الجزائرية الجمعية العامة للأمم المتحدة و في المؤتمرات الإقليمية و الدولية.

– فيم تمثّلت السياسة الخارجية الفرنسية لحصار الثورة الجزائرية وعزلها مغاربيا إقليميا ودوليا ؟.

–كيف واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السياسة الفرنسية على الصعيد الدولي ؟ وما هو موقفها وخلفياته من المشاريع الديغولية ؟.

–ما موقع المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة في الإستراتيجية الدبلوماسية للحكومة المؤقتة ؟.

– و هل كانت لأزمة الحكومة المؤقّتة انعكاسات على النشاط الخارجي للثورة الجزائرية؟.

– **منهج الدراسة:**ولإنجاز هذا البحث اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي،لمحاولة رصد تفاصيل النشاط الخارجي المتعدّد لجبهة التحرير إقليميا و دوليا و للإحاطة بعوامل تطوره و

بظروف المرحلة المدروسة، ولِلتعمّق في تحليل أبعاد و أهداف الإستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية سواء في ظل الجمهورية الرابعة أو الجمهورية الخامسة ، و بخاصّة ما تعلّق بمناورات ديغول لعزل الثورة دوليا و وقف الدعم المادي والدبلوماسي للدول الشقيقة والصديقة عنها لإضعاف موقفها و تمهيدا للقضاء على الثورة عسكريا بالداخل.

كما اعتمدت على المنهج المقارن خلال تناول مراحل تطور نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، و كذا من خلال المقارنة بين حصيلة عمل الوفد الخارجي من جهة و الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، و كذلك عند تناول مواقف وفد ج.ت.و و وفد الحكومة الفرنسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة،و من خلال تعارض مواقف الحكومة المؤقتة مع مبادرات و مشاريع ديغول.

– **خطة الدراسة:** و للإجابة عن كل هذه التساؤلات اتّبعت خطّة تضمّنت مقدّمة و سبعة فصول و خاتمة، ثم أتبعت بحثي بمجموعة من الملاحق الهامّة التي تعطي صورة عن نوع الأرشيف الذي اعتمدت عليه.

تناولت في **الفصل التمهيدي** لمحة تاريخية عن نشاط تيارات الحركة الوطنية في الخارج في الفترة ما بين 1919 إلى 1954، و قد ركّزت على نشاط التيار الاستقلالي الساعي إلى االتدويل الفعلي من خلال جهود مصالي الحاج و الشاذلي المكي بعد استقراره بالقاهرة ،إضافة إلى الجهود التي بذلها الفضيل الورتلاني .

و خصّصتُ **الفصل الأول** لتحليل إستراتيجية التدويل في أدبيات ج بهة التحرير الوطني خاصّة من خلال بيان أول نوفمبر و وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، و تحوّل الوفد الخارجي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من تمثيل حركة مصالي الحاج إلى تمثيل جبهة الحرير الوطني .

أمّا **الفصل الثاني** فتناولت فيه نشاط الوفد الخارجي خلال المرحليتن الأولى (1954–1956) و الثانية(1956–1958)، و تنظيم مكتب القاهرة لجبهة التحرير الوطني 1957،ثم المشاركة في مؤتمر باندونغ و أثرها في دفع عملية التدويل.

و تناولت في **الفصل الثالث** التدويل من خلال هيئة الأمم المتحدة و المؤتمرات و الندوات، من خلال التطرق لإستراتيجية ج.ت.و في تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، و سياسة حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة لكتم أنفاس القضية الجزائرية بالخارج و كبح نشاط ج.ت.و

بالهيئة الأممية، ثم تطور طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة عبر دوراتها المتعاقبة، و بعد ذلك عرّجنا على نشاط ج.ت.و في المؤتمرات الإقليمية و العالمية .

و خصّصت **الفصل الرابع** لتحليل السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة (1960/58) الأسس و الأهداف،و سياستها العربية و الآسيوية و تجاه حلفاء فرنسا في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و دول أمريكا اللاتينية، ثم إستراتجيتها لتدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة و من خلال المؤتمرات و الندوات الإقليمية و الدولية و كذلك من خلال الزيارات.

بينما تناولت في **الفصل الخامس** نشاط المكاتب الخارجية في البلدان العربية بما فيها مكتب القاهرة أو المقر المركزي لوزارة الشؤون الخارجية و خلال الفترة الممتدة من صيف 1958 إلى بداية جانفي 1960.

أمّا **الفصل السا دس** فقد تحدّثت فيه عن نشاط مكاتب و بعثات ح.م.ج.ج في :آسيا و أمريكا(الولايات المتحدة و دول أمريكا اللاتينية)،و في أوربا بشطريها الغربي و الشرقي.

و أفردتُ **الفصل السابع** و الأخير ل تحليل الإستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية لحصار الثورة وعزلها إقليميا و دولي، على مستوى: المغرب و المشرق العربيين، في دول الكتلة الأفروآسيوية، و دول أمريكا اللاتينية ودول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ تطرّقت لمضامين و أهداف المشاريع أو "المناورات" الديغولية و هي :"سلم الشجعان 1958/10/23"، و"حقّ تقرير المصير 1959/09/16"،و"دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس 1959/11/10"،ثم تناولت موقف الحكومة المؤقّتة من هذه المشاريع وردّها عليها من خلال تحليل ما ورد في بياناتها، ثم تناولت تصورها لمسألة المفاوضات و الشروط التي وضعتها للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

ثم أنهيت بحثي **بخاتمة** ضمّنتها الإجابات عن الإشكالية المعالجة و التساؤلات الفرعية المطروحة و ملخّصا عن الاستنتاجات المتوصّل إليها، و التي كانت محور موضوع الدراسة.

-مصادر الدراسة: أما فيما يتعلّق ب المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها في إنجاز ا لدراسة فتتمثّل في:

أولا:<u>محفوظات الثورة الجزائرية بالأرشيف الوطني(ببئر خادم-الجزائر)</u>:و هي قسمان:

1- **محفوظات الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية** ، وهي قسمان: القسم الأوّل ويتمثّل في محاضر اجتماعات الحكومة المؤقّتة من 1جويلية 1959 إلى 12 نوفمبر 1959، و جمعت في علب مصورة (Micro fiches) من G001 إلى G010،والتي تضمّ كذلك محاضر اجتماعات العقداء

العشرة بتونس (G010)،أما القسم الثاني - وهو الأهم - فيتمثّل في محفوظات وزارة الشؤون الخارجية،وهو رصيد ثري يضمّ أكثر من ثلاثمائة علبة و يخصّ قسم هام منها المكاتب و البعثات الخارجية.

2- **محفوظات المجلس الوطني للثورة الجزائرية:** المنعقد بالعاصمة الليبية طرابلس ما بين 1959/12/16 و 1960/01/18، والتي احتوت تقارير هامّة عن النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقّتة، واستعملت منها العلب المصورة رقم:C02, C010 ،C011،C012 ،C013.

- محفوظات المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة آوت 1961-بطرابلس- :واستعملت منها أربع علب مصورة هي : C018،C025،C038 ،C042.

<u>ثانيا: الأرشيف الفرنسي:</u> و هو على ثلاثة أقسام:

1-**محفوظات مركز الأرشيف الدبلوماسي** (C.A.D) التابع ل وزارة الخارجية الفرنسية (La Courneuve) بباريس.

2-**محفوظات مركز أرشيف ما وراء البحار**(C.A.O.M) بأكس أون بروفانس بمرسيليا.

3- **محفوظات الأرشيف العسكري مصلحة التاريخ ل لجيش البري** (S.H.AT) بقصر فانسان بباريس.

إضافة إلى هذه المصادر الأساسية فقد اطلعت على بعض وثائق الثورة الجزائرية بالمكتبة الوطنية السورية- مكتبة الأسد-،و هي وثائق دعائية صادرة عن وزراة الإعلام في الحكومة المؤقتة و عن مكتب الحكومة المؤقتة بدمشق، و بعض الصحف السورية.

كما أثريت الموضوع بتنويع المصادر والمراجع، وذلك بالاعتماد على الشهادات الشفوية والمكتوبة لبعض وزراء الحكومة المؤقّتة مثل شهادات: بن يوسف بن خدّة، محمد يزيد، يضاف إليهم موظفون بالحكومة مثل : رضا مالك،محمد يعلى،صالح بلقبي،و زين العابدين منجي،و اس تندنا كذلك إلى الشهادات المكتــوبة لبعض شخصيات المرحلة، مثل كتابات: أحمد بن بلّة، عبد الرحمن كيوان،بن يوسف بن خدّة، مبروك بلحسين، فرحات عبّاس، سعد دحلب، و علي كافي و رضا مالك،و عمر بوداود، علاّل الفاسي،و فتحي الديب و توفيق الشاوي.. و غيرها، كما لم نُغفل كتابات أبرز الشخصيات الفرنسية المعاصرة ، حيث وظّفنا "مذكرات الجنرال ديغول"، و كتاب جاك ماسو "الجزائر من 13 ماي إلى المتاريس "وكتاب برنار تريكو "دروب السّلام " وكتب فرنسية أخرى لا تقل أهمية عنها.

و يضاف إلى هذه ال مصادر ذات أهمية بالغة ،ألا وهي الجرائد ،مثل جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني ، وجرائد فرنسية.

ودعّمنا بحثنا بمراجع ودراسات أساسية أعانتنا في وضع الإطار العام للموضوع ، مثل كتابات أبرز المؤرخين والباحثين الجزائريين : مثل محمد حربي، و سليمان الشيخ، محمد العربي الزبيري ،جمال قنّان،محمد تقيّة وغيرهم.

– **نتائج الدراسة:**وبعد إنجازنا لهذا البحث خلصنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

انطلق نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من الأرضية التي أرساها نشاط الوفد الخارجي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ، و من تفاعل الحركات الاستقلالية المغاربية التي اتخذت لها من مكتب المغرب العربي و لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة منبرا للحصول على دعم عربي و دولي ؛ في سبيل تحقيق المطالب الوطنية المتعلّقة أساسا بتحقيق الاستقلال عن طريق تدويل القضية الجزائرية.

لم يكتف الوفد الخارجي لج.ت.و طيلة الفترة الممتدة من 1954 إلى صائفة 1956 بالنشاط الدعائي السياسي أو الدبلوماسية بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح ، بل مارس "دبلوماسية الحرب" كما سمّاها عبد الرحمن كيوان ، و ذلك بتمثيل جبهة التحرير في الخارج ؛ و القيام بمهام أخرى مثل شراء الأسلحة و الإشراف على نقلها عبر الحدود و ما له علاقة بالعملية ؛ مثل ربط الصلات بشبكات المتاجرة بالأسلحة من مختلف الجنسيات ؛و كراء سفن لشحن الأسلحة و نقلها إلى المناطق الحدودية للجزائر(ليبيا، تونس،و المغرب الأقصى).

واجه الوفد الخارجي الدبلوماسية الفرنسية في الفترة الأولى (1954–1956)بوسائل متواضعة لم تمكّنه من إحداث اختراقات كبيرة في صفوف حلفاء فرنسا (أوربا الغربية–الولايات.م.أ–أمريكا اللاتينية)بعكس المرحلة الثانية(خريف 1956–سبتمبر 1958) التي سجّلت فيها دبلوماسية الجبهة انجازات أكبر في الدول الغربية الرأسمالية ، و ذلك ربما بفعل التحاق كثير من الإطارات الكفأة و استفادة قيادة الوفد الخارجي من تراكم تجارب العمل الخارجي ؛ و تزايد الدعم العربي(الجمهورية العربية المتحدة،تونس ،المغرب الأقصى،و العراق) في دول غرب أوربا بالخصوص ، فقد اتخذت بعثات جبهة التحرير الوطني من سفارات و قنصليات هذه البلدان مقرّات لها.

الحضور الدولي لجبهة التحرير الوطني من خلال نشاط الوفد الخارجي سواء من خلال حضور المؤتمرات الإقليمية القارية و الدولية ؛ كان في منحى تصاعدي ليبلغ ذروته في الفترة الممتدة من منتصف سنة 1957 و سنة 1958 ، فقد استغلت قيادة الوفد انعقاد المؤتمرات النقّابية العمّالية و الطلاّبية و السياسية المناهضة للاستعمار و الأسلحة النووية و غيرها لتسجل حضور الثورة الجزائرية و تكسب مساحات في صراعها الدبلوماسي مع الحكومات الفرنسية و تكسب مزيدا من الدعم المادي و المعنوي.

تعتبر مشاركة و فد جبهة التحرير المتكوّن من حسين آيت أحمد و محمد يزيد في مؤتمر باندونغ للدول الأفروآسيوية فاتحة المشاركات في المؤتمرات الإقليمية و الدولية ، فقد ساهمت هذه المشاركة في التعريف بالقضية الجزائرية و برائدة الثورة جبهة التحرير الوطني التي مدّت نشاطها لمناطق آسيوية هامّة مثل أندونيسيا و الهند و اليابان ، بتشكيل مكاتب و بعثات دائمة ، كما أنّ توصيات مؤتمر باندونغ المتعلّقة بالسعي لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة خدمت بشكل حاسم تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، فدول المجموعة الأفروآسيوية هي التي طلبت تسجيل القضية في أشغال الدورة العاشرة سنة 1955، و رغم تأجيل المناقشة للدورة الموالية الحادية عشر 1956– لأسباب إستراتيجية ، إلا أنّ قطار التدويل انطلق في اتجاه الهيئة الأممية ، و هو الهدف الأساسي الذي سطّرته قيادة الثورة لعملها الخارجي في المرحلة الأولى.

و في ظل التموقع القوي لفرنسا في مجلس الأمن الدولي ، بحكم أنها عضو دائم فيه و تحظى بدعم حليفين قويين في ذات المجلس و هما الولايات المتحدة و بريطانيا و كلّهم يتمتّعون بحق النقض ، فلم يبق من خيار آخر لجبهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية الجزائرية سوى الجمعية العامة ، لذا فقد شكّل التدويل من خلال الجمعية العامة أولى الأولويات بالنسبة للوفد الخارجي منذ البداية ، و هو ما يُفسّر فتح بعثة دائمة لجبهة التحرير الوطني بنيويورك الأمريكية ، و التحرّك باتجاه الدول الأفروآسيوية بحضور مؤتمر باندونغ لتمرير مشروع تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة من خلال بوابتها.

شكّل استيعاب جبهة التحرير الوطني لإطارات المركزيين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء إضافة إلى الطلبة إحدى أهم نقاط قوتها في نشاطها الخارجي الدبلوماسي و الدعائي و الإعلامي ، فقد لعب هؤلاء دورا رئيسا في تأطير هذا النشاط و أعطى جبهة التحرير

في الخارج مصداقية و مظهرا متفتحا لحركة تحررية وطنية استقلالية، و يعتبر هذا قمّة الذكاء التنظيمي من لدن قادة ج.ت.و في الداخل و الخارج ، الذين أحسنوا توظيف هذه الكفاءات.

استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجابه الحصار الدبلوماسي الفرنسي و منافسة الحركة الوطنية الجزائرية MNA على الصعيد الدولي ، و ذلك بفضل حيويتها و توظيفها لأساليب مبتكرة و إيجاد أجهزة ساهمت في الحضور الفاعل و المستمر للجبهة ؛ من خلال المكاتب و البعثات الخارجية ، و من خلال نشاط دولي حثيث للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين(UGEMA) و الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) و من خلال الهلال الأحمر الجزائري(CRA)، فقد ساهمت هذه المنظمات في جلب الدعم المادي و المعنوي للقضية الجزائرية تحت قيادة ج.ت.و.

لعبت الظروف الدولية دورا فاعلا في دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/09/19 ، رغم ضغط الظروف الداخلية للثورة حيث عانت الثورة من نقص الأسلحة بسبب توقف عمليات الإمداد والتموين عبر الحدود بسبب إحكام الحصار على الحدود الجزائرية التونسية و الجزائرية المغربية عبر إقامة الخط الشائك المكهرب"خط موريس" ، و قد ولّد ذلك تراجعا في معنويات مجاهدي جيش التحرير الوطني وعامّة الشعب الجزائري ، كما تسبب في تزايد ضغط قادة الولايات على لجنة التنسيق التي استقرّت في الخارج بعد جانفي 1957، و التي عجزت عن تأمين السلاح لجيش التحرير في الداخل .

أما دوليا فقد عانت قيادة الثورة ضغطا كبيرا خاصة بعد صعود ديغول إلى السلطة عقب حركة 1958/05/13، فالضغوط الفرنسية على نظامي تونس والمغرب الأقصى ولّدت ضغطا على جبهة التحرير الوطني ، بالإضافة إلى أنّ عملية التدويل في الأمم المتحدة بقيت تُراوح مكانها رغم ما حقّقته ، ممّا أوحى لقادة لجنة التنسيق و التنفيذ بالتفكير في ترقية مستوى تمثيل الثورة الجزائرية من حزب إلى حكومة مؤقتة ، يكون بمقدورها الرفع من معنويات عناصر جيش التحرير الوطني وعامّة الشعب الجزائري، و يكون بمقدورها مجابهة الهجمة الدبلوماسية للجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة الجنرال شارل ديغول، و تجاوز الضغوط التونسية و المغربية و إنشاء حكومة للثورة قد يعطيها مصداقية أكثر و يمكّن من إعطاء دفعة قوية لتدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يعدّ تأسيس الحكومة المؤقتة ارتقاء في التمثيل الخارجي لثورة التحرير الوطني من مرحلة حركة تحريرية إلى مرحلة حكومة، وتدعيما نوعيا لمؤسستها التنفيذية، ورفعت بذلك جبهة التحرير مستوى التمثيل الدولي للثورة الجزائرية، ورغم النقائص والهفوات فإنّ الحكومة المؤقتة الأولى 1958\1960 قد وضعت أولى اللمسات الرسمية للدبلوماسية الجزائرية، وفتحت الطريق أمام تجارب أخرى للحكومتين التاليتين، في مسار تدويل القضية الجزائرية، ولدبلوماسية الجزائر المستقلة التي انطلقت من الموروث عن الحركة الوطنية والوفد الخارجي لجبهة التحرير والحكومة المؤقتة بعد ذلك ، و أسهم تأسيس الحكومة المؤقتة في إعطاء دفعة قوية لتدويل القضية الجزائرية ، فقد أكسب هذا التطور الثورة الجزائرية مزيدا من التأييد و الدعم الدوليين بعد اعتراف عديد الدول بها ، و من جهة أخرى أبطل المزاعم الفرنسية القائلة بافتقاد الثورة الجزائرية لقيادة "مقبولة "و مؤهلة لأن تتفاوض معها، و انكشفت بذلك الحقائق أمام الرأي العام العالمي.

قامت الحركة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أسس ومبادئ أكّدت من خلالها على استقلاليتها و احترامها لسيادة الدول و اعتماد سياسة الحياد دوليا

ففيما يتعلّق بالمبدأ الأول "الحفاظ على استقلالية قرار الثورة الجزائرية" فقد استطاعت ح.م.ج.ج أن تتجاوز الضغوط التونسية و المغربية- خصوصا- بفضل مرونتها و حسن تصرفها ، و رغم استشارتها لأهم الدول العربية في المسائل الحيوية إلا أنها تمكّنت في كل مرة تقريبا من التعبير عن إرادة الشعب الجزائري من خلال قراراتها و ردها على المشاريع الفرنسية.

أما المبدأ الثاني فتمثّل في احترام سيادة الدول بعدم التدخل في شؤونها الداخلية خاصّة في دولتي الجوار تونس و المغرب الأقصى، أين تتواجد قوات جيش التحرير بقوة ، و رغم تطبيق بعض الإجراءات في حقها من طرف سلطات هذين البلدين إلا أنّ الثورة لم تجرؤ على استخدام القوة لاسترجاع بعض ممتلكاتها(مثلا مخازن الأسلحة في تونس التي وُضعت تحت الرقابة التونسية).

المبدأ الثالث: و تفاديا لتبديد جهود الثورة الجزائرية و حفاظا على استمرار دعم دولتي الجوار ؛ فقد عمدت الحكومة المؤقتة إلى التقليل من حجم خلافاتها مع الدولتين الجاريتين بالخصوص - تونس والمغرب الأقصى -، و استطاعت الحكومة المؤقتة أن تقنعهما بتأجيل مسألة الحسم في الخلافات معهما إلى ما بعد استرجاع السيادة الوطنية و بخاصة ما تعلّق بالمشاكل الحدودية ، و فوّتت بذلك الفرصة على فرنسا التي سعت لتأجيج هذه الخلافات.

المبدأ الرابع: استمرارها في الارتكاز على الدعم الدبلوماسي للدول العربية و توظيف وزنها السياسي و دول الكتلة الأفروآسيوية بصفتها دولا عانت من السيطرة الاستعمارية ، وللاستفادة من دعمها الدبلوماسي والمادي للقضية الجزائرية ، و الاستفادة من الحضور الدبلوماسي العربي بالخصوص للتمكن من التواجد في البيئات المعادية للثورة الجزائرية ،فقد اتخذت بعثات ح.م.ج.ج من السفارات و القنصليات العربية في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية مقرا ت لها ؛ في ظل منع سلطات تلك البلدان الحكومة المؤقتة من إقامة مقرات خاصة لبعثاتها.

المبدأ الخامس: انتهجت الثورة الجزائرية منذ بدايتها سياسة الحياد في الصراع بين الكتلة الشيوعية والكتلة الرأسمالية في إطار ما عُرف بالحرب الباردة، و لم تتحيّز لأيّ طرف على حساب الطرف الآخر،رغم أنها تعرّضت لأذى كبير من قبل قوى الحلف الأطلسي التي ساندت فرنسا عسكريا و ماليا و دبلوماسيا ،و على النقيض من ذلك فقد تلقّت الثورة الجزائرية مساعدات مادية مختلفة؛ أسلحة؛ و مواد مختلفة للاجئين؛ و منحا دراسية للطلبة الجزائريين..،لكن رغم ذلك لم تتسرّع ح.م.ج.ج في الارتماء في أحضان الشرق الشيوعي لقناعتها بسياسة الحياد و لاعتقادها بأنّ ذلك ستنجر عنه عواقب خطيرة خاصة فيما يتعلّق بتدويل القضية الجزائرية ، و يمكن القول أنّ هذه الأسس و المبادئ هي التي شكّلت مرجعية للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة منذ 1962.

و رغم تركيز سياسة ح.م.ج.ج في نشاطها الخارجي على حلفائها الطبيعيين مثل دول المغرب والمشرق العربيين والدول الآفروآسيوية ، إلا أنّها لم تُهمل الدول الغربية ، الحليف الطبيعي لفرنسا، فقد استطاع ممثلوها في أوربا الغربية و الولايات المتحدة كسب أصدقاء جدد للثورة الجزائرية من مختلف الأوساط :الحزبية ؛الاقتصادية ؛ العلمية،النقابية–الطلابية و العمالية–، سيكون لهم دور بارز في تحصيل معونات متنوعة للاجئين و الطلبة الجزائريين خصوصا، و المساهمة في تغيير مواقف الرأي العام ببلدانها، و رغم فشل الحكومة المؤقتة في إقناع الاتحاد السوفياتي و دول الديمقراطيات الشعبية بالاعتراف بها ، إلا أنّها استطاعت أن تجني منها دعما ماديا معتبرا، دون أن يفقدها ذلك حيادها إزاء الصراع بين الكتلتين الشرقية الشيوعية بزعامة الإتحاد السوفياتي والكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

شكّلت المكاتب الخارجية في البلدان العربية و بعض البلدان الآسيوية الشقيقة سفارات حقيقية، و لعبت دورا بالغ الأهمية في ال نشاط الخارجي للحكومة المؤقتة في المرحلة الممتدة من

1958\09\19 إلى جانفي 1960، حيث مثّلت الحكومة المؤقتة–مهمة دبلوماسية– و أشرفت على القيام بمهام قنصلية ، إضافة إلى أنشطة دعائية و إعلامية ، و تميّز ممثلو هذه المكاتب بنشاط دءوب فقد نجحوا في الحصول على دعم مادي ومعنوي معتبر سواء من الجهات الرسمية أو الشعبية.

و لعبت بدورها بعثات ح.م.ج.ج بأوربا و الولايات المتحدة و اليابان دورا لا يُستهان به، و بفعل تواجدها غير الرسمي تعرّضت لمضايقات عديدة ، و اتخذت هذه البعثات من السفارات و القنصليات العربية مقرّات لها ، و رغم اختلاف ظروف العمل بينها و بين مكاتب ح.م.ج.ج في البلدان العربية ، استطاع مسئولوها بفضل حيويتهم أن يلجوا إلى بعض الأوساط الفاعلة و يربطوا علاقات مع شخصيات سياسية و اقتصادية و أكاديمية و اجتماعية؛ مكّنتهم من توفير بعض الحماية لهم و تحصيل مساعدات مادية للاجئين و الطلبة الجزائريين، و قد ركّز ممثلو الثورة بهذه البلدان على الجانب الإنساني بتوظيف ملف اللاجئين و حقوق الإنسان من أجل التأثير في الرأي العام.

شكّلت عودة الجنرال إلى الحكم في فرنسا مصاعب جمّة للثورة الجزائرية، لأنّ ديغول أعطى حيوية للنظام الفرنسي افتقدها خلال الجمهورية الرابعة، وقد وضع الرئيس الفرنسي الجديد إستراتيجية شاملة لمواجهة تطور الثورة الجزائرية في الداخل و الخارج ،لم تستثن الجانب الدبلوماسي وكان هدفها عزل الثورة الجزائرية عن الجارتين تونس و المغرب،و قطع المدد من دول المشرق ، و كبح تطور القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتماد على حلفائها الطبيعيين الولايات المتحدة و دول غرب أوربا و في مقدّمتها إنجلترا ودول أمريكا اللاتينية، و وظّفت لذلك فرنسا وزنها و ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري في العالم الغربي الرأسمالي، مستغلّة في ذلك أزمة الحكومة المؤقتة.

أثمرت أزمة الحكومة المؤقتة – التي بدأت شرارتها باستقالة محمد لمين دباغين وانفجرت في 1 جويلية 1959 – سلبا على نشاطها الدبلوماسي، حيث أنقصت من مصداقيتها خاصة لدى الجارتين تونس والمغرب، اللتان حاولتا جرّها إلى تسوية مهما كان شكلها، محاولة منهما للعب دور الوسيط، لكن حكمة ورصانة قيادتها حالتا دون ذلك، إذ قرّرت بكلّ سيادة إرجاء الفصل في قضية الاتصال والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، إلى غاية انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعدّ الهيئة العليا للثورة التي لها صلاحية البت في أمر المفاوضات و وقف إطلاق النار.

تمكّنت الحكومة المؤقتة من تجاوز خلافاتها وتحقيق مكتسبات هامّة ، تمثّلت في كسب أصدقاء جدد إلى جانب القضية الجزائرية، وتحصيل إعانات مادية متنوّعة للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب الأقصى ، ومنحا دراسية للطلبة الجزائريين في مختلف الاختصاصات ، واستطاعت أن تربك الدبلوماسية الفرنسية بفضل مواقفها الذكية تجاه مناورات ديغول الرئيس الفرنسي ، وبذلك قلبت الكثير من تلك المبادرات لمصلح ة الثورة الجزائرية رغم الأزمة التي عانتها ح.م.ج منذ ربيع 1959.

وفيما يتعلّق بالصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الرسالة فـهي كثيرة و يتعلّق جلّها بالاطلاع على المحفوظات الأرشيفية سواء بالجزائر أو بفرنسا ثم بمعالجتها ترجمة و تلخيصا و تصنيفا ، و يمكن إيجاز أبرز هذه الصعوبات في الآتي:

– أنّ معظم المادة الأرشيفية خاصّة ما تعلّق منها بمحفوظات جبهة.ت.و و الحكومة المؤقتة و بخاصة أرشيف وزارة الخارجية تفتقر للتصنيف الدقيق، إذ وجدنا صعوبات كبيرة في الوصول إلى الوثيقة المطلوبة لاختلاف رقم تصنيفها ما بين الفهرس والعلب.

– عدم السماح لنا بالإطّلاع على بعض التقارير الهامّة في موضوعنا خاصة في دور المحفوظات الفرنسية و بالذات في أرشيف ما وراء البحار بآكس و الأرشيف العسكري بفانسان، فبعض العلب و الملفات و الوثائق تتطلّب رخصا خاصّة إما من وزارة الداخلية أو من وزارة الدفاع الفرنسيتين ، و يأخذ ذلك كثيرا من الوقت و قد يقابل الطلب بالرفض.

– صعوبة تصوير الوثائق الضرورية لجعلها ملاحق لموضوع البحث خاصة بالمركز الوطني للأرشيف بالجزائر، على عكس دور الأرشيف الفرنسية التي تسمح باستعمال آلات التصوير الخاصّة.

– صعوبة الاتصال ببعض دبلوماسيي الثورة الذين لهم صلة وثيقة بالموضوع، فبعضهم يرفض الإدلاء بشهاداته و البعض يجد صعوبة في استرجاع ذكرياته لبعد الأحداث زمنيا، في حين وجدنا تعاونا من بعض هؤلاء، و اكتفينا ببعض من سنحت لنا الظروف بلقائهم.

– صعوبة تعريف بعض الشخصيات التي ورد ذكرها في بعض المحفوظات الجزائرية أو الفرنسية، و ذلك لعدم و جود موسوعة خاصة بدبلوماسيي الثورة الجزائرية 1962/54.

و رغم إقرارنا بتأثير هذه العراقيل على سير بحثنا و مضمونه نأمل أن يُسهم عملنا هذا ولو بالقليل في تغطية فترة هامّة من تاريخ الثورة الجزائرية، و في تسليط الضوء على جانب أثبت البعد

الثاني للقدرات الثورية للشعب الجزائري في حربه على الاستعمار، فإضافة إلى ما أثبته من قدرات المحاربين الأشداء فقد أكّد على مقدرة دبلوماسية فذّة تنم عن الحنكة و التفوق.

– **الصعوبات:** و في الأخير لا ينبغي أن نُغفل الإشارة إلى أن دراستنا هذه ليست عملا كاملا، فالنقص سمة من سمات عمل البشر، و عزاؤنا الوحيد أنّنا اجتهدنا و بذلنا قصارى جهدنا لتقديمه على أحسن وجه ممكن.

كما لا يفوتني أن أنوّه بالتشجيع و التوجيهات القيّمة والنصائح الثمينة و المساعدات السخية التي أسداها لي الأستاذ المشرف الدكتور إبراهيم لونيسي عبر مراحل البحث ال مختلفة، فقد كان لنا نعم الأستاذ المشرف المشجع و الموجّه، و بفضل الله ثمّ بفضل دعمه تمكنّا من إتمام هذ ه الدراسة المتواضعة ، و التي نتمنّاه ا إسهاما بسيطا في التأريخ لجانب هام من جوانب الكفاح التحريري خلال ثورة أول نوفمبر 1954 الجزائرية ، و الذي لم يلق باعتقادنا حظّه الكافي من الدراسة انطلاقا من الأرشيف الجزائري و الفرنسي معا.

و في ختام هذه الدراسة يمكننا القول أنّ الدراسة الموضوعية لتاريخنا بصفة عامّة و تاريخ ثورتنا بصفة خاصّة، تُمكّننا لا محالة من استخلاص عبر ودروس لازلنا نفتقدها في واقعنا اليوم ، لذا باعتقادي فإنّ المرحلة الراهنة تتطلّب تكريس جهود مؤرخينا وباحثينا في سبيل توظيف هذا الرصيد التاريخي خدمة لحاضرنا ، فللأمة تحتاج إلى استحضار تجاربها عبر التاريخ للخروج من أزمات الحاضر، و هذا ما يمكن وصفه"وظيفية التاريخ".

كما لا يفوتني في نهاية هذا العمل المتواضع أن أشير إلى أن الموضوع يبقى مجالا خصبا لبحوث أخرى، توظف أرصدة أرشيفية أخرى قد تُثري ما هو معروف أو تُميط اللثام عن جوانب مجهولة هامّة من النشاط الخارجي عموما و الدبلوماسي خصوصا لثورة التحرير الجزائرية 1962/1954.